

استعادة الأراضي
في جنوب أفريقيا
دروس وعبر مستخلصة

ورقة عمل رقم (6)

كانون أول 2004

جان دو بلاسي

نائب المدير العام، مركز حقوق الإسكان والإخلاء (COHRE)



بديل / المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطن واللاجئين

جان دو بلاسي، نائب المدير العام لمركز حقوق السكن والإخلاء، جنيف/سويسرا،

أعدت هذه الورقة حصرياً للحلقة الدراسية الثانية التي نظمها ملتقى خبراء مركز بديل تحت عنوان "الإسكان واستعادة الممتلكات في الحل الدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين"، والتي استضافها معهد الخريجين للدراسات التنموية، جامعة جنيف/سويسرا، 5-2 تشرين الأول 2003.

أوراق عمل مركز بديل تهدف إلى توفير الفرصة لطاقم الموظفين في المركز، الخبراء، الباحثين، والمتطلعين من ذوي الصلة لبيان الأبحاث ذات العلاقة بالحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في إطار الحل العادل والدائم للصراع الفلسطيني/ العربي - الصهيوني. أوراق العمل لا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز بديل.

ISSN: 11728-1660

الترجمة عن الإنجليزية، رنـا موسى rmousa67@hotmail.com

**بديل / المركز الفلسطيني
لتصادر حقوق المواطنـة واللاجئـن**

ص.ب: 728، بيت لحم، فلسطين.
تلفاكس: 972-2-274-7346

بريد إلكتروني: info@badil.org
مجلة إلكترونية: www.badil.org

مقدمة

إن العرض الذي سوف أقدمه في هذه الندوة يعبر عن وجهة نظرى الشخصية، ويستند على مشاركتي المباشرة في بعض العمليات المذكورة أدناه. ولا يمكنني التحدث عن استعادة الأماكن بصفتي خبيرا قانونيا، بل كناشط حول الحقوق الخاصة بالأراضي، حيث أصبحت، خلال أربع سنوات في التسعينات، منفذًا ومطبقاً لعملية إعادة الأماكن في عملية استعادة الأماكن في جنوب إفريقيا.¹

في الفترة الممتدة بين 1991-1996، عملت مع منظمة غير حكومية تدعى منظمة التنمية الريفية (AFRA) والتي يقع مقرها في كوازولو - ناتال. بدأت العمل في هذه المنظمة أولاً كباحث ميداني ومن ثم منسقاً في برنامج الحقوق الخاصة بالأراضي.

وفي المراحل المبكرة من هذه الفترة، عملنا وعن قرب مع المجتمعات الريفية لعملية الإصلاح، ومع آخرين منمن دعوه الحديث عن العودة إلى أراضيهم التي أخذت منهم. غالباً ما كانت هذه المجموعات الشجاعة مستعدة لمواجهة الشرطة والجيش في سبيل الدفاع عن ممتلكاتهم. ومع مرور السنوات ازدادت ثقفهم وإيمانهم بإمكانية عودتهم.

لقد طالبنا، ولعدة سنوات، بإعادة الأرضي إلى أصحابها دون التأكد من إمكانية تحقيق ذلك خلال فترة حياتنا، إلا أن نظرتنا تغيرت عندما أصبح من الواضح إمكانية قيام حكومة ديمقراطية منتخبة، مما يجعل من الحلم حقيقة، وبهذا بدأنا بم بد العون للمجتمعات في عملية إجراء البحوث وتقديم مطالباتهم.

وقد تم عرض هذه المطالبات أولاً على اللجنة الاستشارية حول تخصيص الأرضي (لجنة ضعيفة وغير فعالة تم إنشاؤها من قبل حكومة الحزب الوطني)، ولاحقاً، ومنذ عام 1995 وما بعد، تم عرض هذه المطالبات على اللجنة المختصة باستعادة الأماكن وحقوق الأرضي ومحكمة دعاوى الأرض اللتان أنشئتا حديثاً.

وفي العام 1996، التحقت بالدائرة الوطنية لشؤون الأرضي، حيث عملت أولاً مديرًا للسياسات ومن ثم مديرًا لبرنامج في القسم المختص بإعادة الأماكن. وبعد مرور سنتين، قمت بالاشتراك في إدارة عملية التحول التي نجم عنها دمج قسم إعادة الأماكن في الدائرة مع اللجنة الاستشارية، كما قمت بتصميم إجراءات إدارية أفضل خاصة بالمطالبات التي تتم تسويتها عن طريق التفاوض. وقد تركت العمل مع هذه اللجنة في آب 2000.

إن المغزى من وراء هذه التفاصيل الشخصية يتمثل ببساطة إلى أن أيام ملاحظات أو استنتاجات أو دروس قد أستخدمها في هذه الورقة هي نتاج لتجربتي الغنية، والمتعبنة والمضنية أحياناً. لذا، أنا سعيد جداً بسبب القرار الذي اتخذه المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين (بديل) لزيارة جنوب إفريقيا قريباً للتحدث مع عناصر رئيسية لعبت دوراً هاماً في هذه العملية، والتي من شأنها أن تقدم لهم صورة أشمل وأوضح مما يمكن أن يقدم في هذه الورقة.

¹ يجب قراءة هذه الورقة بالتزامن مع الورقة الأخرى المقدمة إلى نفس الحلقة الدراسية من قبل (Monty Roodt) تحت عنوان "استعادة الأرضي في جنوب إفريقيا" (متوفرة على الصفحة الإلكترونية لمراكز بديل (www.badil.org)). أيضاً، يرجى الرجوع إلى الورقة المقدمة من قبل (Ruth Hall) تحت عنوان "استعادة الأراضي"، برنامج دراسات الملكيات الزراعية، جامعة ويسترن كيب، كيب تاون، 2003. (العدد رقم 2 في مجموعة الإصلاح الزراعي في جنوب إفريقيا). متوفرة على الصفحة الإلكترونية تحت عنوان www.uwc.ac.za/plaas.

خلفية عامة حول إعادة الأموال في جنوب إفريقيا

لقد تأثر شكل التاريخ في جنوب إفريقيا بالعملية المطولة والقاسية والتي تمثلت بالإستيلاء على وانتزاع حقوق المجتمع الطبيعي في البلد والتي بلغت أوجها في السياسات العنصرية التي فرضتها حكومة الحزب الوطني منذ عام 1950 وحتى أوائل التسعينات. وقد نجم عن هذه العملية ترك حوالي 80% من السكان يعيشون على 13% من مساحة الأرض الكلية، بحيث لم يتبقى لهم أية خيارات بديلة إلا سعيهم وراء العمل في المزارع أو المدن التي يسيطر عليها أو يملكونها السكان البيض في جنوب إفريقيا.

لقد تم ترحيل حوالي 3 - 5 مليون جنوب إفريقي بالقوة في الفترة ما بين الخمسينات والثمانينات، حيث كانت هذه العملية جزء من السياسة المتعلقة بالتدليل العنصري للمناطق، وفصل الشعب، وقيام ما يسمى بالدول المستقلة المختلفة للمجموعات الإفريقية. إلا أن الإحصاءات الخاصة بالعدد الكلي للمتضاربين لا يزال غير واضح، بالرغم من المبادرات البحثية الممتازة على هذا الصعيد والتي يشهد عليها الحجم الضخم من الأعمال التي أُنجزت في هذا المجال. لقد تم التعامل مع المتضاربين كأفراد لا يتمتعون بأية حقوق - أي غير مهمين، وبطريقة ما، غير منظورين.

تكلفت المقاومة الشعبية ضد النظام العنصري بشكل أساسي خلال فترة السبعينات والثمانينات، وقد ردت الحكومة على هذه المقاومة بشكل عنيف وقمعي، مما وضع البلد على حافة حرب أهلية دامية في أواخر الثمانينات. وبعد التغييرات التي حصلت في الحزب الحاكم، تم البدء بعملية المفاوضات متعددة الأطراف، والتي نجم عنها الدستور المؤقت عام 1994 (الدستور المؤقت)²، وأول انتخابات ديمقراطية في نيسان 1994، بالإضافة إلى الدستور الجديد عام 1996 (الدستور)³.

ومنذ البدء، ظهرت الحاجة إلى الإصلاحات الواجب تنفيذها فيما يخص إعادة الأراضي، حيث تعهد الحزب الحاكم المستقبلي، أي الكونغرس الوطني الإفريقي، بإعادة 630% من الأراضي الصالحة للزراعة خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الحكومة⁴. وسوف يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق ثلاث آليات رئيسية، ألا وهي: إعادة توزيع الأراضي، والإصلاح الخاص بقانون امتلاك الأراضي، وإعادة الحقوق الخاصة بملكية الأرض.

لقد أشار الدستور المؤقت والذي دخل حيز التنفيذ في 27 نيسان 2004 إلى ضرورة قيام البرلمان باتخاذ قرارات خاصة بإعادة الحقوق الخاصة بامتلاك الأرض، حيث تم طرح وتمرير القانون رقم (22) من العام 1994 (القانون) والخاص بإعادة الحقوق المتعلقة بالأرض في تشرين الثاني من نفس العام⁵. وقد تم اعتبار هذا القانون بمثابة نصراً ساحقاً وعلامة مميزة في تاريخ جنوب إفريقيا.

² حكومة جمهورية جنوب إفريقيا (RSA)، دستور جمهورية جنوب إفريقيا، قانون رقم 200 للعام 1993، [صودق عليه في 25 كانون الثاني 1994، تاريخ التنفيذ: 27 نيسان 1994].

³ حكومة جمهورية جنوب إفريقيا (RSA)، دستور جمهورية جنوب إفريقيا 1996 [كما تم تبنيه من قبل الجمعية الدستورية في 8 أيار 1996، بالإضافة إلى التعديل على الدستور بتاريخ 11 تشرين الثاني 1996].

⁴ في السنوات اللاحقة، سوف يتم تعديل الرقم المستهدي ليصبح 2015.

⁵ حكومة جمهورية جنوب إفريقيا (RSA)، قانون إعادة الأموال (قانون رقم 22 من العام 1994)، [صودق عليه في 17 تشرين الثاني 1994، تاريخ التنفيذ: 2 كانون الأول 1994]. ملاحظة: تعديلات مختلفة.

عملية إعادة الأموال في جنوب إفريقيا

الأهداف والمخرجات

بالنسبة إلى سياسة الحكومة الرسمية، تهدف عملية إعادة الأموال في جنوب إفريقيا إلى:
إعادة الأرض وإيجاد حلول تعويضية أخرى للأفراد الذين انتزعت حقوقهم جراء التشريعات والقوانين والممارسات العنصرية، عن طريق توفير الدعم اللازم لتحقيق عمليات التوفيق، وإعادة البناء، والتنمية⁶.

وتعزز المخرجات المتوقعة من هذه العملية كما يلى:

- تقديم مكافآت تعويض رئيسية ومتعددة للمطالبين الذين تطبق عليهم المعايير المحددة في القانون.
- إنهاء الخلافات والنزاعات.
- الحفاظ على ثقة الشعب بالسوق الخاصة بالأراضي.
- وضع إطار أو قوانين خاصة للمطالبة بالأراضي أو قضايا أخرى والخارج عن نطاق ما ورد في القانون.⁷

تعريف كلمة الحق

لقد خضعت عملية الحق في المطالبة باستعادة الأموال أو التعويض إلى تعريف استثنى منه فئات معينة خاصة بالمطالبين. وكي يستحق الفرد التمتع بحقه في إستعادة الأرض أو الأموال، يجب أن تتوفر فيه الصفات التالية:

- انتزاع حقه...
- في امتلاك الأرض...
- بعد 19 حزيران 1913...
- نتيجة الممارسات والقوانين العنصرية والتمييزية الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوفر الموصفات التالية في المطالبين:

- عدم حصول المطالب على أي تعويض عادل ومنصف وحسب قانون مصادر الأرضي.
- على المطالب تقديم مطالبته في الفترة ما بين 1 أيار 1995 و 31 كانون أول 1998.

لقد تم انتقاد تاريخ 19 حزيران 1913 باعتباره تاريخاً نهائياً وفاصل، والذي نتج عنه تنازل الأطراف المختلفة على طاولة المفاوضات، من قبل العديد من الجهات بسبب تأثيره الكبير على العديد من الجماعات التي انتزعت أراضيها قبل تمرير قانون الأرضي عام 1913. لذا، هدفت برامج إعادة توزيع الأرضي والإصلاحات في قانون ملكية الأرض، إلى التعويض ولو جزئياً لجسر هذه الهوة.

⁶ ورقة بيضاء حول سياسة الأرضي في جنوب إفريقيا، دائرة شؤون الأرضي، بريتوريا، 1997، الصفحة رقم 50.

⁷ نفس المصدر السابق، الصفحة رقم 52.

تعريف مفهوم الحق في الأرض

يُعرف القانون الخاص بإعادة الأموال مفهوم الحق في الأرض كما يلي:
أي حق في الأرض، بغض النظر إن كانت هذه الأرض مسجلة أو غير مسجلة، وقد تشمل فوائد العامل المستأجر والمحاصصة، وقانون الفوائد العرفي، وفوائد المستفيد من إجراءات الودائع والاستخدامات المفيدة لفترات متلاحقة لا تقل عن عشر سنوات قبيل عملية الانتزاع أو الطرد المطروحة للسؤال.⁸

ملاحظة: بالرغم من عدم اشتمال قضايا السكن أو أية تحسينات أخرى تم فقدانها خلال عملية الانتزاع أو الطرد بشكل واضح في هذا التعريف، إلا أن سياسة وممارسة برنامج إعادة الأموال أصبحت تشمل فقدان هذه الأموال في حساباتها واعتباراتها خلال عملية تقييم المطالبات. علاوة على ذلك، يمنع قانون إعادة الأموال المالك الحاليين للأرض الخاضعة للمطالبة من نقل أو تدمير هذه التحسينات دون إذن مسبق.⁹

الحلول

لقد تم تحديد الحلول المحتملة والخاصة بإعادة الأموال في السياسات والقوانين المختلفة. وبالرغم من إيداع الحكومة رغبتها وتفضيلها في إعادة الأرض الأصلية المفقودة، إلا أن الإعادة لا تعتبر حقاً. وفي الحالات التي لا يمكن إعادة الأرض الأصلية لمالكها، يحق للمطالب الحصول على حلول بديلة ("تعويضات منصفة") بصيغة الأشكال التالية:

- الحصول على أرض بديلة.
- دفع تعويضات.
- أولوية في المساعدة الإنمائية، أو
- مزيج مما ذكر سابقاً.

ملاحظة: فيما يخص المجتمعات الريفية، تم امتلاك الحقوق الخاصة بالأرض بشكل جماعي من قبل مجموعات محددة قبل انتزاع الملكية. وفي هذه الحالات تحديداً، يمكن إعادة الأموال أو تقديم التعويضات إلى مجموعة بدلاً من أفراد. في الماضي، كانت توجد آلية قانونية خاصة بملكية الأراضي تدعى جمعية الأموال المشتركة، حيث كانت مهمتها مساعدة الأشخاص المستفيدين من الإصلاحات الخاصة بالأرض (بما في ذلك استعادة الأموال) من تملك الأرض بشكل جماعي.¹⁰

⁸ حكومة جمهورية جنوب إفريقيا (RSA)، قانون إعادة الأموال (قانون رقم 22 من العام 1994)، الهمامش 5 سابقاً، تحت عنوان التعريفات في القانون.
⁹ يجب ملاحظة أن الحق في السكن يتم التعامل معه بشكل منفصل عن باقي العملية الخاصة باستعادة الممتلكات، حيث ورد في 26.5 من الدستور:

(1) يحق للجميع الحصول على المسكن المناسب.
(2) على الدولة اتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة وأية إجراءات أخرى، حسب الموارد المتوفرة لديها، للتوصل إلى تقديم ملموس على صعيد هذا الحق.

(3) لا يمكن إخلاء أي فرد من منزله، أو تدمير منزله، قبيل إصدار المحكمة لحكمها وبعدأخذها بعين الاعتبار كافة الظروف المحيطة.
لا يحق لأي تشريع السماح بتطبيق الإخلاء التعسفي.

¹⁰ حكومة جمهورية جنوب إفريقيا (RSA)، قانون هيئات الملكية الجماعية (القانون رقم 28 من العام 1996).

لا تعتبر عملية المطالبة بإعادة الأموال من صالح الدولة المسئولة عن عدة أمور من ضمنها تمويل العملية برمتها (بما في ذلك التعويضات)، وتنفيذ العملية، بالإضافة إلى تقمصها دور المستجيب عندما تصل المطالبات إلى المحكمة.

الملاك الحاليين

يحق لمالك الأرض الحاليين النصال في سبيل مطالبيهم، كما يحق لهم الحصول على تعويض "عادل ومنصف" في حال صدور أحكام لصالح المطالبيين.

المؤسسات الرئيسية

لم يقم الدستور المؤقت بتبثيت حق المطالبة باستعادة الأموال والمطالبة بوضع القوانين الكفيلة بتحقيق ذلك فقط، بل قام الدستور بوضع حلا دستوريا هاما عن طريق تشكيل لجنة استعادة الحقوق الخاصة بالأراضي، والتي من شأنها استلام وفحص المطالبات، بالإضافة إلى رجوعها إلى المحاكم في حال عدم التوصل إلى حلول بخصوص بعض المطالبات. وقد وسّع القانون الخاص بإعادة الأموال والذي طبق بعد عدة أشهر من تشكيل اللجنة، وسع من سلطات ووظائف اللجنة الحالية.

كما ساهم القانون في تشكيل محكمة دعاوى الأرض المختصة في سماع المطالبات، والنظر إلى وتعديل الاقتراحات المتخذة من قبل اللجنة، بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأخرى. أما المؤسسة الرئيسية الثالثة في عملية استعادة الأموال فهي دائرة شؤون الأراضي، والتي أصبحت من مسؤوليتها إدارة قانون استعادة الأموال، ويشمل ذلك مهمتها في لعب الأدوار المختلفة مثل التفاوض بالنيابة عن الدولة، ودور المستجيب أمام المحكمة، ودور الهيئة المنفذة، ودور المدير المالي للعملية برمتها.

هذه هي المؤسسات الثلاث المسئولة عن المطالبات الخاصة باستعادة الأموال أو التعويض. وقد حفقت هذه المؤسسات خلال عام 1995 تطورا منظورا لجهة التحسين من نظمها وآلياتها.

بدأت المطالبات الخاصة باستعادة الأموال تتدفق بإعداد كبيرة منذ 1 أيار 1995، حيث تم حفظ ما يزيد عن 63 ألف مطالبة باستعادة الأموال بعد مرور التاريخ النهائي، أي 31 كانون أول 1998. وقد ارتفع عدد المطالبات لاحقا بسبب قيام اللجنة بفرز المطالبات بعد مراجعتها (حيث أصبح العدد النهائي للمطالبات 72.975). وبالرغم من كون معظم المطالبات تتعلق بالأراضي الموجودة في المدينة ولكنها مطالبات فردية، إلا أن عددا لا يأس به يصل من 20% إلى 25% من المطالبات تتعلق بأراضي ريفية وبكونها مطالبات جماعية تمثل جماعات أو مجتمعات يصل عددها أحيانا إلى مئات أو آلاف العائلات. كما يتم اقتطاع عمل هذه المؤسسات المسئولة عن التعامل مع المطالبات المختلفة.

حجم العمل

حسب نظام إعادة الأموال في جنوب إفريقيا، يتم التعامل مع المطالبات المختلفة من خلال ستة مراحل عامة:

1. تقديم الدعوى وتسجيلها، بما في ذلك استلامها وإقرار باستلامها وتسجيلها.
2. عرض الدعوى وفرزها، بما في ذلك دراسة خلفية الدعوى، وعرضها وجدوها وإعدادها.
3. تحديد المؤهلات، بما في ذلك النظر إلى الدعوى، واتخاذ القرار، والنظر إلى ردود أفعال المطالبين، واحتمالات العودة إلى المحكمة لطلب التصريح الرسمي، وتحديد الأولويات، والإعلان في الجريدة الحكومية، وتبلغ الأطراف المعنية.
4. الإعداد للمفاوضات، بما في ذلك احتساب القيمة التقديمة للدعوى المقدمة، وتطوير الخيارات المتعلقة بالحلول المطروحة، وخيارات مقدم الدعوى، وتحديد الأطراف المعنية، وعمل الأبحاث اللازمة، وتحديد وظائف التفاوض.
5. المفاوضات، بما في ذلك اجتماعات الأطراف المعنية، و العملية التفاوضية و الوساطة والتي قد ينتج عنها:
إما

اتفاق بين الأطراف ← شك التسوية ← الموافقة الوزارية

أو

عدم الاتفاق ← وبالتالي الرجوع إلى المحكم.

6. التطبيق، بما في ذلك نقل الأموال (نقل الأرض، ودفع التعويضات، وقضايا أخرى)، والتخطيط التموي وتطبيق التسويات، وتقديم الدعم بعد إتمام عملية النقل.

تطور سير العمل

لقد حققت عملية إعادة الأموال في جنوب إفريقيا إنجازات هامة جداً، حيث تم سن وإقرار القوانين والآليات وحل المشكلات خلال فترة وجيزة جداً.

- في العام 1990، لم يكن هناك أي أمل حقيقي واقعي لبرنامج يُعنى بإعادة الأموال في جنوب إفريقيا.
- إلا أنه، ومع حلول عام 1995، أصبح الحق في استعادة الأموال حقاً دستورياً، وتم إقرار القانون المنظم لهذا الحق، كما تم تشكيل لجنة ومحكمة خاصة لتنفيذ هذه العملية.
- ومع حلول عام 2000، تم تحديد العديد من المعاوقات التنظيمية والقانونية، والتي تم التعامل معها إلى حد بعيد.
- وفي العام 2003، تم تسوية نصف الدعاوى المستلمة.¹¹

وبشكل عام، لا يوجد أدنى شك بأن هذه العملية قد جلبت نتائجاً إيجابية للعديد من سكان جنوب إفريقيا. بينما لا يمكن إنكار البطل الذي رافق البدء بهذه العملية، حيث أن السنوات الخمس الأولى ركزت فقط على استلام وفرز آلاف الدعاوى التي تم استلامها، بالإضافة إلى تحديد المعاوقات القانونية والتنظيمية. وفي السنوات الخمس اللاحقة، تم التوصل إلى حلول بشأن 50 دعواى وبصعوبة بالغة. بيد أنه ومع حلول نيسان 2003، وصل عدد الدعاوى التي تم التوصل إلى حل بشأنها إلى 36.488 دعواى.¹²

¹¹ يوجد العديد من التساؤلات حول كيفية تعداد المطالبات التي تم التوصل إلى حل بخصوصها، وما إذا كانت النسبة المذكورة عالية إلى هذه الدرجة. انظر أيضاً: Ruth Hall، المصدر السابق، صفحة رقم 27). إلا أنه لا يوجد شك في التقدم الملحوظ الذي حصل بخصوص الأرقام المطلقة المتعلقة بالمطالبات التي تم تسويتها.

¹² Thoko Didiza، وزيرة شؤون الأراضي، خلال تصوتها على الميزانية في البرلمان، نيسان 2003، كما ورد في تقرير IRIN، جنوب إفريقيا: www.irinnews.org/webspecials/landreformsa/South-Africa.asp.

المشاكل والتحديات

لقد كان من الواضح أن تطبيق عملية إعادة الأموال في جنوب إفريقيا سوف تكون عملية صعبة جداً. إن العملية، في المحصلة، تمثلت بتحديد الآثار الناجمة عن عقود من عمليات التهجير والطرد الإجباري لملايين الناس. هنا، وفي هذا الجزء من الورقة، سوف نشير إلى أهم التحديات التي واجهتنا خلال هذه العملية.

المهمة الشاقة في إيجاد المعلومات

يتطلب إعداد مطالبة ما، إيجاد البرهان الكافي لصحة هذه المطالبة، بالإضافة إلى إجراء العديد من الفحوصات كي يتم اتخاذ القرار والوصول إلى نتائج بشأن هذه المطالبة بشكل سليم. لذا، تعتبر هذه العملية صعبة للغاية وبجاجة إلى كثافة في الموارد والطاقات. على سبيل المثال، كي يتم إصدار الحكم حول شرعية المطالبة أو الدعوى، تحتاج الجهة المعنية للحصول على معلومات رئيسية، بما في ذلك: هل تم انتزاع حق المدعى؟ هل ارتبط هذا الانتزاع بقانون تمييز عنصري؟ هل تم فقدان الحق خلال الفترة المحددة؟ هل تم الحصول على تعويض؟ وإذا كان الجواب نعم، ما هي قيمة التعويض؟. وكيف يتم المضي قدماً في هذه المطالبة، يجب فحص طبيعتها وجودى الحل الممكن تحقيقه: ما هي طبيعة الحل الذي يطالب به المدعى؟ هل يوجد أي مدعين آخرين؟ أين تقع الأرض التي يطالب بها المدعى؟ هل يمكن إعادة الأرض المذكورة؟.

إن حقوق المالك الحالي للأرض المذكورة تعتبر محمية قانوناً حسب الدستور الحالي. لذا، يجب التوصل إلى الحقائق التالية: من هو المالك الحالي؟ ما هي ردة فعله تجاه الدعوى المقدمة؟ هل لديه اعترافات عليها؟ هل يمكن إثباته ببيع الأرض عن طريق التوصل إلى اتفاق طوعي؟ كما يجب تحديد القضايا المالية الخاصة بهذه العملية: ما هي القيمة الكلية للدعوى؟ ما هو نوع التحسينات التي وجدت خلال عملية الطرد؟ ما نوع التحسينات الآن؟ هل حصل المدعون على تعويض؟ إذا كان الجواب نعم، هل يجبأخذ ذلك بعين الاعتبار¹³؟

إن جمع هذه المعلومات الخاصة بأحداث حصلت منذ زمن بعيد، والتي تتعلق أحياناً بجماعات كبيرة من الأفراد وأجزاء كبيرة من الأرض تعتبر عملية شاقة جداً وتتطلب موارد أساسية وضخمة. كما أن أغلب السجلات هي سجلات غير دقيقة أو غير مكتملة أو غير موجودة أصلاً. ففي بعض الأحيان، تظهر براهين جديدة، كأن نكتشف بوجود أكثر من مدعى يطالبون بنفس الأرض، مما يدعونا إلى التساؤل حول صحة المعلومات التي تم جمعها في السابق.

¹³ يرجى الإطلاع على Ruth Hall، مصدر السابق، هامش 1، الصفحة رقم (12): "يمكن احتساب القيمة النقدية للمطالبة [MVOC] بطرق مختلفة، كما أن CRLR لم يحدد أي طريقة خاصة لإتباعها من قبل [المندوبين]. تقوم إحدى الطرق بتحديد القيمة الحالية للأرض التي سُلبت أو أي أرض قريبة منها. تستخدم هذه الطريقة في الغالب في حال عدم وجود أي تحسينات تذكر على الأرض وفي الحالات التي لم يستلم فيها المطالبوان أي/أو قليلاً من التعويض. أما الطريقة الأخرى فتشتمل بتحديد القيمة التاريخية للحق في الأرض خلال عملية الطرد أو الانتزاع، ناقص التعويض الذي استلمه المطالب في ذلك الوقت، زائد قيمة الوحدة النقدية الحالية في جنوب إفريقيا باستخدام قيمة التضخم الحالي للمشتلك باستثناء تكاليف الرهن (CPIX). يمكنأخذ التعويض المستلم في ذلك الحين بعين الاعتبار عند احتساب قيمة الحقوق المفقودة للأرض، إلا أنه ليس من السهل خصمها دائمًا.

الازدواج والفووضى في الأدوار التنظيمية

ساهم عدد المؤسسات المشاركة في تعقيد عملية المطالبات الخاصة بإعادة الأموال، حيث قامت اللجنة، والمحكمة، ودائرة شؤون الأراضي بوضع مجموعة من القوانين والإجراءات للتعامل مع مختلف الدعاوى. وقد لوحظ كم هائل من الإزدواجية والتkehنات في السنوات المبكرة من هذا البرنامج.

إن الفكرة الأساسية وراء تشكيل لجنة مستقلة لفحص وحل الدعاوى المقدمة كانت فكرة جيدة، وخصوصاً لو أنها تمنتت باستقلالية كاملة وسلطات شبه قضائية ومالية بالإضافة إلى امتلاكها للموارد المناسبة. أي أن اللجنة التي شُكلت، تم إعطاؤها صلاحيات محدودة، حيث انحصرت سلطاتها بفحص الدعاوى المقدمة، وبهذا لم يتعدى عمل اللجنة تقديم الاقتراحات إلى الوزير وإلى محكمة الدعاوى الخاصة بالأرض. وفيما يخص الدعاوى المقدمة إلى المحكمة، شعرت المحكمة بأنها مسؤولة عن فحص كافة المعلومات وإخضاع هذه المعلومات إلى براهين أكثر شدة، بحيث أصبح التوجه ذات طابع قانوني أكثر منه تنموي.

كما افتقدت اللجنة التمنع بأية صلاحيات مالية، بل بالعكس، اعتمدت اللجنة على دائرة شؤون الأراضي، الدائرة التي كان من المفترض أن تمثل الدولة بصفة المستجيب في الدعاوى المطروحة. وفي هذا السياق، ظهرت حالات التأخير والمماطلة وازداد الشعور باليأس، مما أدى إلى فقدان الثقة وظهور النزاعات.

أما فيما يخص مشكلة الإزدواجية والترجمة القانونية الزائدة فقدان الثقة بين المؤسسات الرئيسية، فقد كانت محطة مراجعة وزارية والتي نجم عنها عدداً من التغييرات الإيجابية والسماح إلى تعاون أفضل بين دائرة شؤون الأراضي واللجنة، بالإضافة إلى تبني توجهاً إدارياً أفضل لجهة الحلول الخاصة بالدعاوى المقدمة بدءاً من العام 1998 وحتى الآن¹⁴.

طبيعة الدعاوى التي تم تسويتها

إن الغالبية العظمى من الدعاوى التي تمت تسويتها هي دعاوى فردية، ومدينية، وتم تسويتها عن طريق دفع التعويضات¹⁵، وقد تم انتقاد هذه الظاهرة التي تحوّل باتجاه اختيار الطرق الأسهل والخيارات الأسرع عن طريق دفع التعويضات بدلاً من إعادة الأرض، من قبل المنظمات غير الحكومية التي تدعى أن الدولة أخفقت في دمج حق إعادة الأموال بشكل مناسب مع برنامج إصلاح الأراضي الأوسع. وخلال هذه العملية، فقدت الدولة فرصتها في تحويل الأنماط العنصرية المشوهة التي تصبح قانون ملكية الأراضي في جنوب إفريقيا:

مع انتهاء عام 2001، استطاع برنامج إصلاح الأراضي نقل ما يقل عن 2% من الأراضي من أيدي بيضاء إلى أيدي سوداء... وبالرغم من أن التعويض النقدي يعتبر أحد أنواع الحلول المقبولة، إلا أنه لا يمكن اعتباره جزءاً من برنامج إصلاح الأرض لأنه لم يشتمل على مبدأ تحويل الحقوق الخاصة بالأرض. كما أن الانحياز المديني في تطبيق حق إعادة الأموال يعني أيضاً قيام البرنامج بعمل القليل حتى الآن فيما يخص التحويل في علاقات الملكية المدنية، مع بقاء معظم الدعاوى الخاصة بالأموال الريفية عالقة¹⁶.

¹⁴ للحصول على أفضل مثال حول إعطاء الصلاحيات في السلطة للتأثير على الجانب الإداري، يرجى الرجوع إلى حكومة جمهورية جنوب إفريقيا (RSA)، قانون إعادة الأموال (قانون رقم 22 من العام 1994)، الهاشم السابق رقم 5، الفقرة 42(ج). المرفق كملحق رقم (أ).

¹⁵ انظر أيضاً: Ruth Hall، الهاشم رقم 1 سابق، الصفحة رقم 28.
¹⁶ Wellington Thwala (http://www.nlc.co.za/pubs.htm)، "الإصلاح الزراعي في جنوب إفريقيا"، اللجنة الوطنية للأراضي، متوفّر على

تعتبر كافة النقاط السابقة واردة بالتأكيد، بالرغم من عدم إنكار حقيقة مفادها أن العديد من المدعين يفضلون الحصول على تعويضات، كما أن لهم الحق القانوني في المطالبة بهذا النوع من الحلول. وتنطبق هذه الحالة عند التحدث عن الأجيال اللاحقة التي أُسست حياتها في مجتمعات مختلفة وجديدة ولا يريدون استعادة أملاكهم. في بعض الحالات، أصر المدعون بشكل تكتيكي على حقوقهم في استعادة أملاكهم بالكامل حتى اللحظة الأخيرة، ومن ثم اختاروا الحصول على تعويض. وقد يعود السبب في ذلك إلى القوة الرمزية لـ "العودة"، أو لأن الأرض جزء من الأصول الحقيقية، بينما القيمة المالية ذات طبيعة غامضة وفضفاضة، وبالتالي توفر قليلاً من الأمان خلال التفاوض، أو مزيج من الاثنين معاً.

أما في الحالات الخاصة بالريف، نجد أن الأفراد والجماعات مصممون على استعادة أراضيهم الأصلية، إما لأغراض العودة الدائمة، أو لأغراض الاستخدام الجزئي، أو لأسباب تتعلق بأملهم في استخدامها في المستقبل.

تمحورت معظم المشاكل التي ظهرت، في الجوانب الخاصة بالحاجة إلى الدعم والتمويل تحديداً، حيث أن العديد من المناطق تعتبر بعيدة ونائية وبالتالي من الصعب والمكلف جداً تقديم الخدمات والدعم لها. أما المناطق الأخرى فتقع وسط مناطق زراعية وتجارية متقدمة جداً، والتي من شأنها خلق تحديات تنموية أخرى. كما يعتبر مستوى الدعم التموي والمناطقى المقدم من قبل الدولة للمطالبين باستعادة أملاكهم مستوى ضعيف جداً.

المعوقات القانونية

لا يزال هناك العديد من المعوقات القانونية الموجودة حالياً. على سبيل المثال، عملية المطالبة بالأرض من ملوكها الحاليين استناداً إلى قاعدة من يرغب في البيع (مع الأخذ بعين الاعتبار أن الخيار البديل لذلك هو الرجوع إلى المحكمة) تبطئ من عملية إعادة الأراضي وتزيد من النزاعات. وفي محاولتنا للتعامل مع هذه المشكلة، نقترح تعديلات القانون الحالي الموجودة أمام البرلمان إعطاء الوزير صلاحيات أوسع لجهة مصادرة الأماكن¹⁷.

المطالبات الجماعية

تصف المطالبات الريفية في الغالب بتنوع المطالبين، ومساحات أكبر من الأراضي، بالإضافة إلى تحديات تنموية أكثر تعقيداً. لذا، وجد القائمون على عملية إعادة الأماكن، إن مهمتهم في التعامل مع هذه المطالب مهمة معقدة جداً وتحتاج مجالات أوسع لجهة المهارات والمدخلات. حيث تشير روث هول (Ruth Hall) إلى ما يلي:

يتم التعامل مع مجموعة الأفراد المطالبين لحقوقهم في الأرض بشكل مختلف فيما بينهم وحسب النوع الاجتماعي، والجيل، والطبيقة الاجتماعية الخاصة بكل منهم، حيث المجتمعات المهجورة تشتت جغرافياً في مناطق مختلفة من الدولة. وتمثل هذه الاختلافات في مستويات الصراع حول كيفية استخدام وإدارة الأرض، بالإضافة إلى كيفية اتخاذ القرارات. لهذا السبب، يعتبر تسهيل وتسخير المطالبات الجماعية ضرورياً لجهة الخيارات الواجب تبنيها خلال تسوية المطالبة. ونوه عدد من المختصين إلى التجارب المتعلقة بممثلين المجتمعات وعدم عودتهم إلى باقي المطالبين والتشاور معهم مما أدى إلى ظهور نزاعات وخلافات لاحقة. كما أن المخاطر اللفظية والقوية الأخرى "للممثلي" الذي يتصرفوا بشكل فردي تظهر بعد مرحلة تحويل الأرض وعندما تصبح حصص الأراضي بمثابة قرارات واجب اتخاذها لجهة الوصول إلى البنية التحتية والأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. على سبيل المثال، من يحق له امتلاك بيأ زراعياً؟ من يحق له الوصول إلى الأراضي المختلفة؟ من يحق له قطع الأشجار لبيع الحطب؟

¹⁷نظر: حكومة جمهورية جنوب إفريقيا، ميثاق التعديل الخاص بالحق في استعادة الأرض، الميثاق رقم 2003-B 42B.

إن هيئة ملكية الودائع والملكية الجماعية (CPAs) والتي تشكلت بعد إصدار القانون الخاص بهيئات الملكية الجماعية، هما نوعان من الهيئات القانونية المستخدمة من قبل المطالبيين باستعادة أملاكهم، للحصول وتملك وإدارة أراضيهم بشكل مشترك، وعن طريق الدستور المكتوب أو نقل الملكية. يوجد لدى هيئات ملكية الودائع والملكية الجماعية لجنة منتخبة، بحيث يتم محاسبتها من قبل كافة أعضاء الهيئة. وتشترط معظم هيئات ملكية الودائع والملكية الجماعية أن يكون 30% إلى 50% من أعضائها من النساء، إلا أنه وفي الواقع، نجد أن المرأة في الغالب مهمشة لجهة عددها وقدرتها على إبداء رأيها والتاثير في القرارات. كما أن احتمال تأثير حق استعادة الأموال بشكل إيجابي على مستوى مجتمعات المجتمعات الفقيرة مرتبطة بشكل وثيق بقدرة المؤسسات في تطبيق المهام المنوطة بها. أيضاً، فإن التعقيدات الخاصة بتشكيل هيئات ملكية الودائع والملكية الجماعية والوظائف المنوطة بها أصبحت غير مؤثرة وأحياناً ميتة، بالإضافة إلى تصفية عدد غير معروف منها. وهكذا، تم في الواقع عكس ما وعدت به اللجنة بخصوص المردودات الناجمة عن إصلاح الأرضي.¹⁸

السباق الأوسع لإصلاح الأرضي

كما أشرنا سابقاً، فإن استعادة الأموال كانت جزءاً من برنامج إصلاح الأرضي الشامل والذي شمل برنامج آخران وهما: إعادة توزيع الأرضي وملكية الأرضي. لم يحصل أي تقدم يذكر على صعيد البرنامجين الآخرين لعدة سنوات خلال منتصف التسعينيات بسبب التغيير في السياسات وتعاقب الوزراء، وبالرغم من التقدم الذي حصل منذ ذلك الوقت، إلا أنه لا يذكر إذا ما قورن بالأهداف التي وضعتها الحكومة لنفسها. يمكن توضيح حجم المشكلة في التقرير التالي:

إن الملاحظات المدونة في اجتماع مجمع التفكير في بريتوريا...والذي تم تنظيمه في محاولة للخروج من المأزق المتعلق بإصلاح الأرضي في المنطقة، يعكس النتائج الناجمة عن هذه المشكلات:
"لا تزال مسألة إعادة توزيع الأرضي على من لا يملكونها في المناطق عملية بطيئة جداً، ولا ترقى إلى المستوى والأهداف المقررة من قبل الحكومة والمتمثلة في نقل 30% من الأرضي الزراعية في مدة أقصاها عام 2015".

وقد أقرّ المجتمعون ما يلي: "وفي ظل النسبة الحالية، لا يمكن الوصول إلى أكثر من 5% في العام 2015". كما تمت ملاحظة: "الإخفاق العام في توفير الخدمات العامة التي تلي عملية نقل الأرضي إلى المزارعين". "لقد تم الترحيب بالميزانية العامة التي تصل إلى 1.9 مليون ران "عملة جنوب إفريقيا" (أي ما يعادل 253 مليون دولار أمريكي) خلال الأعوام 2003/2004 و 2004/2005، والخاصة بقطاع الأرضي فقط، إلا أنه لم يكن من الواضح مدى علاقة ذلك بالخطط الخاصة بإصلاح الأرضي".

وقد علق مجمع التفكير بقوله: إن الإخفاق في تحقيق تقدماً ملحوظاً أمام الأعداد الهائلة وغير المنتهية من المطالبات الريفية (تم تقديرها بـ 10.040 طلب، من قبل الوزيرة في حينها عن الميزانية في نيسان 2004) مما يدعو إلى القلق، حيث أن هذه المطالبة تحديداً تؤدي إلى نشوء أعمال العنف".¹⁹

لذا، وبالرغم من التقدم الملحوظ والنسيبي الذي حققه برنامج إعادة الأموال، إلا أن هذا التقدم فقد تأثيره بسبب عدم التقدم في العمليات الخاصة بالمطالبات في الريف وبرنامج إصلاح الأرضي ككل. علاوة على ذلك، تخضع القضايا الخاصة بالأرض حالياً في جنوب إفريقيا إلى جدلات ونقاشات حادة، بالإضافة إلى كونها السبب في وجود مستويات عالية وخطيرة من التأزم.

إن العديد من العوامل قد ساهمت في خلق أزمات بين وداخل المجتمعات المختلفة وبين المنظمات غير الحكومية والحكومة، أهمها: الفقر العام، عدم الأمان الخاص بالملكية وفقدان الأرض، وسياسة إصلاح الأرضي المتراصنة، والتأخير في التنفيذ،

¹⁸ انظر أيضًا: Ruth Hall، الهاشم رقم 1 سابقاً، الصفحة رقم 21-22. انظر أيضًا: التقرير الخاص بالمشاكل التي خاضتها هيئات ملكية الودائع والملكية الجماعية في تجمع سان التابع لمنطقة كيب الشمالية تحت عنوان "الحكومة تمنع بيع الأرضي في سان"، Business Day، بتاريخ 25 أيلول 2002. (<http://www.bday.co.za/bday/content/direct/1,3523,1184555-6099-0,00.html>).
¹⁹ وردت في، جنوب إفريقيا: الطريق الطويل للتمكن في ظل الإصلاح الزراعي، الهاشم 12 سابقاً.

وقيام مجموعات صغيرة ولكنها تتمتع بمصالح اقتصادية قوية بمعارضة ووضع المعوقات أمام برنامج إصلاح الأراضي. كما أن التطورات الخاصة بإصلاح الأراضي في البلد المجاور، زيمبابوي، قد ضاعفت من المخاطر بشكل كبير، مما ساهم في تطور الأزمة في جنوب إفريقيا²⁰. لقد قام أحد المعلقين بتلخيص الأزمة كما يلي:

"بشكل مختصر، ولأسباب تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي طويل الأمد، من الأفضل أن تقوم دولة مثل جنوب إفريقيا، والموجود فيها أعلى النسب من التفاوت في الدخل في العالم، أن تقوم بمواجهة وقول الآلام الناجمة عن إعادة توزيع الأموال عن طريق برنامج إصلاح الأراضي الآن، بدلاً من أن تواجه المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار طويل المدى والذي سوف ينبعق نتيجة التأخر في تطبيق القرار الخاص بموضوع الأراضي".²¹

²⁰نظر: Ben Cousins، "السياق العام للأزمة في زيمبابوي: السياسات الخاصة بالأرض، الديمocrاطية والتربية في جنوب إفريقيا"، مسودة التقرير النهائي، تموز 2003 (النسخة مع المؤلف). كما يمكن الرجوع إلى التصريحات الصادرة عن المبعوث الرئيسي الخاص بطالبات الأرضي، السيد Tozi Gwanya تحت عنوان "لن تتبع جنوب إفريقيا طريق زيمبابوي" في News24 بتاريخ 8 أيلول 2003، كما يمكن الرجوع إلى "جنوب إفريقيا: احتماليات الأرض" الواردة في IRIN News، www.irinnews.org/report.asp?ReportID=31207، IRIN News، www.news24.com/news24/south_Africa/news/0_2-7-1442_1413382,00.html

²¹Didibhuku Thwala، صفحة رقم 19، المماضي 16 سابقًا، صفحة رقم 19.

الدروس والعبر

بالنسبة لي، تنقسم أهم الدروس التي استفدت منها خلال عملية إعادة الأموال في جنوب إفريقيا، والتي قد تكون مفيدة في بلدان أخرى، إلى هدفين رئيسيين وهامين جداً وهما:

1. الحاجة إلى التوفيق بين جموع السكان التي تم التفريق فيما بينهما.
2. حاجة الأفراد إلى استعادة ما سلب منهم بشكل قاسي وغير قانوني.

إن الآليات المتعلقة باستلام المطالبات، واحتساب الخسائر، وإيجاد السجلات، والسمع للمرافعات، وتتبع الأقارب، ورسم الحدود، وما إلى ذلك، هي قضايا غير سهلة بالتأكيد، إلا أنه بالإمكان تحقيقها إذا ما توفرت الموارد الصحيحة، والرغبة في التعامل بمرونة، والإصدار اللازم لتحقيق ذلك.

أما التحدي الأكثر أهمية فهو تنفيذ عملية إعادة الأموال بطريقة تساهمن في تشجيع التوفيق الحقيقي بين الأفراد. وفي بعض الحالات، من الصعب إرجاع ما فقد من الأموال، بينما وفي بعض الحالات الأخرى، العكس هو الصحيح، حيث يجد المرء نفسه مضطراً إلى التعامل مع عدة مطالبات تتعلق بنفس الملكية، وتتضارب فيها المصالح. وقد تجد أحياناً المجموعات الرافضة التي تمتلك حقوق معينة، بالرغم من حقيقة مفادها أنه وليس بالزمن بعيد، قامت هذه المجموعات ومن سبقوهم برفض إعطاء نفس الحق لغيرهم من الأفراد.

من وجهة نظري، "قد تطلبت عملية الموافقة على مدى الحماية الواجب توفيرها للأغلبية البيضاء من السكان المستفيدة من عملياتطرد الكولونيالي، والاتحاد، ونظام الفصل العنصري، شجاعة خارقة لمعظم القيادة التي اشتراك في المفاوضات قبيل مرحلة الانتخابات". لقد انقووا على تبني دستوراً يعطي حقوقاً متساوية للجميع، ويضع أمام الجميع برنامجاً لإصلاح الأرضي بما في ذلك إعادة الأموال - والذي وبشكل واضح يغطي المستفيدين من عمليةطرد من آية مسؤولية تجاه الفوائد غير المشروعة التي حصلوا عليها. نتيجة لذلك، أخذت الدولة على عاتقها المسؤولية الكاملة في تنفيذ عملية استعادة الممتلكات.

وبذلك، أصبحت الدولة مسؤولة عن تسوية كافة المطالبات الخاصة بإعادة الأموال، كما وجب عليها المثول للمحاكمة بصفة المستجيب في محكمة الدعاوى الخاصة بالأرض في الحالات التي لا يمكن التوصل إلى اتفاق ودي فيها خارج المحاكم.

إن العوائد جراء هذه التسوية كانت واضحة: لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية حقيقية مطلقاً إذا لم يتم الاتفاق على المضي قدماً في هذا الطريق. إلا أن هذه التسوية كان لها ثمن، حيث أن نتيجة عملية إعادة الأموال كانت مركبة تنظيمياً، وبيئياً جداً، وفي أعين الكثرين، غير ملائمة بشكل فاضح، وليس من الواضح بعد، حجم الثمن الذي سوف تقوم بدفعه دولة جنوب إفريقيا. بيد أن المثال الموجود في زيمبابوي، البلد المجاور، يجب أن يشكل بالتأكيد حافزاً لجميع الأطراف لإيجاد المخرج المناسب للتقليل من حجم هذا الثمن قدر الإمكان.

الخاتمة

| | |
|--------|---|
| نعم | هل تعتبر عملية إعادة الأموال عملية معقدة؟ |
| نعم | هل تعتبر عملية إعادة الأموال عملية صعبة؟ |
| نعم | هل تعتبر عملية إعادة الأموال أحياناً مستحيلة؟ |
| نعم | هل تسبب عملية إعادة الأموال حالات من الإحباط والقلق وملائحة بالأزمات؟ |
| لا | هل يمكن تحقيق كافة الأهداف المتعلقة بعملية إعادة الأموال؟ |
| لا | هل يمكن إقناع كافة المطالبين بالاقتناع بما حصلوا عليه من تعويضات؟ |
| نعم | هل يمكن تحقيق عملية إعادة الأموال في الواقع؟ |
| نعم | هل تعتبر عملية إعادة الأموال عملية مهمة؟ |
| دون شك | هل تستحق عملية إعادة الأموال المضي بها قدماً؟ |

لماذا؟ لأننا وعن طريق التعامل مع عملية إعادة الأموال بشكل جدي، والعمل بشكل جاد لتحقيقها، نعلن عن تضامننا مع الأفراد والمجتمعات كافة من حرموا من أراضيهم ومساكنهم وممتلكاتهم بشكل قسري وغير قانوني. نحن نؤكّد حقوقهم مرة أخرى ونمهد لهم الطريق ونمكنهم من الحصول على الحلول الخاصة بهم.

وفي نفس الوقت، نحن نرسل إشارة إلى كافة الأنظمة القمعية في العالم بأن تصرفاتهم وسياساتهم، على المدى البعيد ستتعکس ضدهم وسيقوم المظلومون يتحدي أسلوبهم، كما أن الأذى الذي يمارسونه ضد المجموعات الضعيفة، عن طريق الاستيلاء على منازلهم أو أراضيهم، وبالتالي كسر الروابط فيما بينهم، وبالتالي سلبها منهم بالقوة، لن يمر دون عقاب.

مرفق

مقتطف من القانون رقم (22) من العام 1994 والخاص بإعادة الملكية في الأرض

[ترجمة غير رسمية]

42 (د) سلطات الوزير في الاتفاقيات المحددة:

(1) إذا اقتضى الوزير بحق المدعى/ة في استعادة ملكيته/ا للأرضه/ا حسب القسم رقم (2)، وبأن دعوى المطالبة لهذه الملكية قد تم تسليمها قبل 31 كانون أول 1998، عندها يحق للوزير/ة عقد اتفاق مع الأطراف المعنية في المطالبة، واتخاذ أحد أو العديد من الإجراءات التالية:

(أ) منح المطالب/ة الأرض بأكملها، أو جزء من الأرض، أو أي حق آخر في الأرض: بشرط ألا يُمنَح المطالب/ة أرضاً أو جزء من الأرض أو أي حق آخر في أرض انتزعت من مطالب آخر، أو سلف الأخير، إلا إذا:

(1) تم منح هذا المطلب الأخير حق إعادة ملكيته للأرض، أو إذا تنازل/ت المطالب/ة عن حقه/ا في استعادة حقه/ا في الأرض المذكورة، أو

(2) اقتطاع الوزير/ة باتخاذ الإجراءات المناسبة الخاصة بمنح المطالب الأخير حقه/ا في استعادة ملكيته/ا للأرض.

(ب) دفع التعويضات للمطالب.

(ج) منح المطالب/ة المكافأة والتعويض النافي معاً.

(د) قيام الدولة باكتساب أو مصادرتها الأرض، أو جزء من الأرض، أو أي حقوق أخرى خاصة بالأرض.

(ه) الطريقة التي يتم فيها الاحتفاظ بالحقوق المنوحة أو التعويض المدفوع، أو

(و) أية اعتبارات أو شروط أخرى يراها الوزير/ة مناسبة.

(2) إذا كان المطالب المذكور في الجزء الفرعي من رقم (1) مجموعة من الأفراد، يجب أن تنص الاتفاقية على تمكين كافة الأفراد المطرودين من مجتمعهم الوصول إلى الأرض المعينة أو الحصول على التعويض، مع الالتزام بمبدأ العدالة، وعدم التمييز ضد أي فرد، بما في ذلك المستأجر، وضمان محاسبة الفرد المسؤول عن الاحتفاظ بالأرض أو التعويض أمام أفراد مجتمعه.

(3) يحق للوزير/ة تفويض السلطات المنوحة له وحسب ما ورد في القسم الفرعي (1) أو القسم (42ج) للمدير العام لشؤون الأراضي أو أي مسؤول آخر في الدولة أو أي مبعوث إقليمي مسؤول عن المطالبات الخاصة بالأراضي.

(4) يحق للمدير العام لشؤون الأراضي وبعد حصوله على موافقة الوزير تفويض أي مسؤول آخر في الدولة أو أي مبعوث إقليمي مسؤول عن المطالبات الخاصة بالأراضي لممارسة سلطات المدير العام كما ورد في القسم الفرعي (3).

[داخل صفحة الغلاف الخارجي]

[صفحة الغلاف الخارجي]

في فلسطين (5 شوائل)
دولـي (5 يورو أو ما يعادلها من العملات المحلية)

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.